مجتمع

المكسيك: موجة الحرّ تتسبب بوفاة 155 شخصاً

سجّلت المكسيك 155 وفاة مرتبطة بارتفاع درجات الحرارة منذ مارس/ آذار الماضي، من بينها 30 حالة الأسبوع الماضي وحده، بحسب ما أعلنته الحكومة. وعانى 2567 شخصاً على الأقل مشكلة صحية مرتبطة بالحرارة المرتفعة منذ 17 مارس/ آذار الماضي، كما جاء في التقرير الأسبوعي لوزارة الصحة، علماً أن موسم الحرّ يستمر حتى 5 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وحطّمت 10 مدن مكسيكية المستويات القياسية لدرجات الحرارة المرتفعة في شهر مايو/ أيار الماضي، مع أعلى درجة حرارة على الإطلاق سجّلت في مدينة مكسيكو في 25 مايو. (فرانس برس)

قتلى وجرحى بحرائق غابات في تركيا

قُتل خمسة أشخاص وأصيب العشرات، 10 منهم في حالة خطرة، بحرائق غابات اندلعت في قرى عدة في جنوب شرق تركيا خلال الليل، كما أفاد وزير الصحة التركي فخر الدين قوجة على منصة إكس. وأوضح الوزير أن «خمسة أشخاص قُتلوا وأصيب 44 آخرون»، عندما اجتاح الحريق منطقتين قرب مدينة ماردين في جنوب شرق البلاد. وأظهرت لقطات انتشرت على وسائل التواصل حريقاً هائلاً أضاء السماء ليلاً مع سحب كبيرة من الدخان. وأوضح قوجة أن أربعة فرق طوارئ و35 سيارة إسعاف أرسلت إلى الموقع. وتمت السيطرة على الحريق بالكامل خلال الليل. (فرانس برس)

تحذير من انتشار الأمراض والأوبئة (عمر القطا/ فرانس برس)

شمال غزة: مجاعة وتدهور صحي

حذّر مدير مستشفى كمال عدوان، حسام أبو صفية، من كارثة إنسانية «خطيرة» في محافظتي غزة والشمال، نتيجة التدهور الحاد في الأوضاع الصحية بسبب انتشار الأوبئة والمجاعة. وقال إن «الوضع في محافظتي غزة والشمال سيئ جداً، ونعمل بالحد الأدنى في المنظومة الصحية في ظل عدم وجود مستلزمات ومستهلكات طبية وأدوية». أضاف: «شبح المجاعة يجتاح المنطقة مجدداً، وهناك انعدام في توفر الأطعمة ذات القيم الغذائية المتنوعة وما يتوفر هو فقط الدقيق الذي لا يشكل إلا زاوية واحدة من الهرم الغذائي اللازم لجسم الإنسان». وأوضح أبو صفية أن «نحو 214 طفلاً وصلوا إلى المستشفى خلال 14 يوماً، وظهرت عليهم علامات سوء التغذية من بينهم أكثر من 50 حالة تعاني من سوء تغذية متقدم، وست حالات وضعها حرج ويتم التعامل معها في قسم العناية المركزة». واستكمل حديثه قائلاً: «هؤلاء الأطفال يعيشون فقط على محاليل الإنعاش، ولا يتوفر لهم الحليب أو الغذاء الخاص، ما يشكل تهديداً لحياتهم». وجدد أبو صفية التشديد على أن «غياب الأدوية والمستلزمات الصحية يعيق عملية توفير الخدمات الأساسية للسكان المرضى». وقال: «لم تدخل مواد أساسية لشمال قطاع غزة، ما يتوفر هو الدقيق فقط والذي لا يكفي لبنية أجساد كبار السن والنساء الحوامل. المطلوب أطعمة فيها دهون وبروتينات». وفي السياق، حذر من انتشار الأمراض والأوبئة في محافظتي غزة والشمال، نتيجة تراكم النفايات في الشوارع وطفح مياه الصرف الصحي.

(الأناضول)

ليبيا: تراجع الإقبال على النوادي الصيفية

طرابلس ـ **أسامة علي**

ينتهي طلاب المرحلة الأساسية في ليبيا خلال هذه الفترة من تقديم امتحانات نهاية السنة، ويدخلون الإجازة الصيفية التي تشهد عادة التحاقهم بنوادٍ في مدارس خاصة يفترض أن تمنحهم برامجها مساحات مناسبة لتطوير قدراتهم في مجالات الرياضة والتعليم والمهارات الفريدة. وبدأت هذه المدارس، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في نشر النشاطات التي تستعد لإطلاقها خلال موسم الإجازة الصيفية، وتضم أنشطة لتعليم رياضات كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة وألعاب القوى والدفاع عن النفس والسباحة، إضافة إلى دورات لتحفيظ القرآن الكريم، وأخرى لدعم الطلاب المتأخرين في التحصيل العلمي أو تأهيلهم للسنوات التالية، وأيضاً لتعليم الخط والرسم والأشغال اليدوية والتدبير المنزلي للبنات.

ورغم تنوّع المدارس الخاصة نشاطات برامج الإجازة الصيفية، لا يفكر هاني التايب، الذي يعيش في العاصمة طرابلس، في إدخال طفله الذي يدرس في السنة الخامسة الابتدائية إلى نوادي المدارس الخاصة هذا العام، فهو غير مقتنع بنتائج السنوات الماضية حين سجل طفله في نشاطات رياضية ودورات للتقوية وتحفيظ القرآن. يقول لـ«العربي الجديد»: «لم تقدم دروات التقوية في برامج الإجازات الصيفية السابقة أي شيء لطفلي بسبب تدني مستوى أداء معلمي المدارس الخاصة، أما النشاطات الرياضية فكانت عادية جداً، وخلت من أي تشجيع وآليات تدريب مناسبة لاكتساب المهارات». وعلى صعيد تعليم القرآن، يرى التايب أن «تجربة الكتاتيب القرآنية ناجحة في ليبيا بخلاف المدارس التي تقدم فيها مدرسات غير متخصصات دورات التحفيظ». وعلى غرار التائب، تتحدث عُلية إطبيقة لـ«العربي الجديد» عن أن طفليها خاضا تجربة فاشلة ضمن دورات التكوين في اللغة الإنكليزية في المدارس الخاصة، «ولم يحققا أي تقدم، لذا أعتزم إلحاقهما بمركز تعليم متخصص في اللغة الإنكليزية يوفر كفاءات تعليمية والمختبرات اللازمة والقاعات المجهزة لجني فوائد التعليم». وتقول المفتشة التربوية انتصار المصلي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «من بين أسباب تراجع الإقبال على النوادي الصيفية في المدارس تدني مستوى الأداء التعليمي خلال الموسم الدراسي، وانكشاف هدف أكثر المدارس الخاصة المتمثل في جني الأموال من دون المقابل التعليمي المأمول». تضيف: «تظهر أيضاً نوادٍ متخصصة في نشاطات معينة، فهناك نوادٍ للرياضة وأخرى لتعليم اللغات. وبالنسبة إلى تعليم القرآن هناك الزوايا والكتاتيب. والتخصص يزيد مستوى التنافس في برامج النشاطات الصيفية ويرفع مستوى الأداء بخلاف ما يحصل في المدارس الخاصة التي تنظم كل هذه النشاطات دفعة واحدة، ما يزيل الفوائد الكبيرة». ويشير مجدي إجديد، مدير روضة دار أمان للأطفال، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن الإقبال تراجع على النوادي الصيفية بالمدارس الخاصة الى حدّ أن بعضها لم ينظم نشاطات العام الماضي. ويقول: «كنت مدرّساً في إحدى المدارس الخاصة، وأنشأت الآن مشروعي الخاص بروضة الأطفال. وغالبية من انضموا إلي يريدون تأهيل أطفالهم قبل أن يدخلوا السنة الأولى الابتدائية بسبب قلة ثقتهم بروضات المدارس الخاصة». يتابع: «من الجيد أن يستمر ارتباط الطالب بمدرسته حتى في الفترة الصيفية، لكن المدارس الخاصة لا تستفيد من أخطائها لتطوير برامجها وتوزيع نشاطاتها وتقسيمها كي لا يحتار الأولياء الأطفال في الاختيار واللعب، أما فرض مرور طفل على كل النشاطات يومياً من دون أن يحصل على كفايته من اللعب والنشاط فخطأ لا تزال تكرره المدارس الخاصة». ويلوم إجديد وزارة التعليم لعدم إشرافها ومتابعتها أنشطة النوادي الصيفية في المدارس الخاصة. ويقول: «باعتقادي أن النوادي الصيفية باتت تفرض نفسها، وأصبحت فقرة أساسية في إجازة الطفل الصيفية، لذا لا بدّ من خطط وبرامج مدروسة».

الفارق في المدربين

يقارن مدير روضة دار امان للاطفال، مجدي إجديد، في حديثه لـ «العربي الجديد»، بين النوادي الصيفية في المدارس الخاصة وخارجها، ويقول: «الفارق الاساس هو المدربون، فالمدارس الخاصة تعتمد على المعلمين انفسهم الذين يرافقون الأطفال طوال العام الدراسي، بينما تعتمد النوادي الصيفية خارج المدارس الخاصة على عناصر مدربة».

تحقيق

ترصد يومياً حالات فقدان لأطفال جراء القصف الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وكثرة التهجير من مكان إلى آخر وغيرها من الأسباب، وتأمل العائلات أن يكون أطفالها ما زالوا أحياء

أطفال مفقودون

العدوان الإسرائيلي يبتلع الصغار

غزة ـ **امجد ياغي**

لا يزال مصير قرابة 5 آلاف طفل مجهولاً ضمن المفقودين الذي تجاوز عددهم قرابة الـ 11 ألف غزيّ، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، وقد ارتفعت أعدادهم وخصوصاً بعد العملية العسكرية الأخيرة على مدينة رفح ومحاولة الاحتلال قطع أوصال المدينة التي كانت الأكثر اكتظاظاً بالمهجرين بالمقارنة مع باقي المدن في القطاع. وخلال الأيام الأخيرة، ارتفعت أعداد المفقودين من بين الذين حاولوا النزوح أخيراً من مدينة رفح، من بينهم أطفال. وسجل أطفال مفقودون اثنان وربما لا يزالون تحت الأنقاض منذ الشهر الأول للعدوان الإسرائيلي بسبب القصف المتواصل والاعتماد على سياسة تدمير المربعات السكنية، بالإضافة إلى فقدان أطفال في ظروف أخرى.

الطفل عبد الله ساري والذي تسميه عائلته عبود (ثلاثة أعوام ونصف العام) هو أحد المفقودين. لم يكن يستطيع ذكر اسم والدته أو والده بالكامل، كما يقول والده، كما أنه لا يستطيع التعريف عن أمكنة وجودهم في ظل تنقلهم المستمر، وقد هجروا من مدينة غزة وصولاً إلى الجنوب.

خرجت عائلات كثيرة من الغزيين، ومعها عشرات الأطفال، من مدينة غزة إلى جنوب القطاع، في ظل القصف المستمر على مناطق عدة من مدينة غزة في ذلك الوقت. وكان الاحتلال حينها يهدد مدينة رفح بعملية عسكرية. لكن على أرض الواقع كانت المحافظة الأكثر استقراراً وقد كان المهجرون فيها. ويعتقد الوالد إلياس ساري (40 عاماً) إن نجله فقد على الحاجز الإسرائيلي. يقول لـ «العربي الجديد»: «عندما نزحنا فجأة، قصف الاحتلال الإسرائيلي على مقربة من شارع صلاح الدين أهدافاً ما أدى إلى تفرقنا، وفقدنا طفلنا ولم نعرف عنه شيئاً. ربما اعتقل أو خطف أو استشهد. ولا نعرف مصيره منذ أكثر من شهرين». يضيف: «زوجتي أصيبت بانهيار عصبي شديد. سمعت الكثير من القصص عن أطفال مفقودين، لكن لا يزال لديها أمل بأن يكون في مكان ما. لدي ثلاثة أطفال أكبرهم في عمر 11 عاماً وأصغرهم عبود. والمؤلم أن عبود يعرف الحرب والقصف وأسماء الصواريخ علماً أننا لم نعلمه ذلك. لكن هذا حال الأطفال في غزة اليوم».

سجلت لوائح المفقودين التابعة لوزارة الصحة والمكتب الإعلامي الحكومي في غزة أطفالاً مفقودين «خرجوا من دون إن كان نجلها لا يزال حياً، أو إذا ما كان يأكل أو يشرب. وتخشى أن يكون من بين المعتقلين في السجون الإسرائيلية في ظل الاعتقالات المستمرة التي تسمع عنها لأطفال في مدينة غزة مؤخراً، بالإضافة إلى الضفة الغربية منذ سنوات. تحاول التحدث إلى المفرج عنهم وتسأل عن نقاط وصولهم عسى أن تعرف شيئاً عن نجلها، لكن لا شيء حتى الآن. تقول أبو سلطان لـ «العربي الجديد»: «أرى عائلات كثيرة فقدت أفراداً منها بينهم نساء وشيوخ وأطفال. وهذه مأساة كبرى، هم الذين لم يروا من الحياة شيئاً. كان طفلي ذكياً محباً للتكنولوجيا والحياة وكرة القدم، ويستطيع التعريف عن نفسه، حتى أنه فقد وهو يرتدي زي فريق برشلونة الإسباني». بينما فقدت الطفلة رماح صالح (أربع سنوات) وهي في مدينة رفح أثناء التهجير المتكرر. شاهدتها عائلتها آخر مرة عندما وصلت إلى منطقة المواصي، وبدأت تنصب الخيام في تلك المنطقة، وتتخوف أن تكون قد انتقلت مع عائلات كثيرة الى مناطق أخرى وضلت طريقها. لكنها لا تزال مفقودة منذ أكثر من شهر. يقول عم الطفلة عامر صالح لـ «العربي الجديد»: «أطفال كثيرون فقدوا نتيجة التنقلات من منطقة إلى أخرى، ولا نزال نتواصل مع العائلات والجهات المعنية لمعرفة مصير طفلتنا. عائلات كثيرة سجلت أسماء أطفالها لدى الشرطة المدنية ولا يزال لدينا أمل بالعثور عليهم أحياء».

يومياً، ترصد حالات فقدان أطفال في مناطق النزوح في كامل محافظات قطاع غزة، في ظل استمرار التهجير وصعوبة تحديد الأطفال الأمكنة التي كانوا يتواجدون فيها لكثرتها. وتستعين العائلات بالصحافيين ومواقع التواصل الاجتماعي لإعلان فقدان الأطفال، وينشرون صوراً لهم.

يقول رئيس الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني «حشد»، صلاح عبد العاطي، إنه من بين شهداء العدوان الإسرائيلي، أو حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة كما يصفها، هناك حوالي 16 ألف طفل شهيد، بالإضافة إلى 25 ألف طفل جريح، موضحاً أن الاحتلال ينتهك بشكل صارخ كل المواثيق والاتفاقيات الخاصة بالطفل، ويشن حرباً على أطفالنا في ظل ما تم رصده من طواقم الهيئة في غزة من قنص متعمد وقتل للأطفال واعتقال بعضهم على الحواجز وتعذيبهم.

ويشير عبد العاطي إلى وجود ما بين 10 إلى 15 ألف مفقود منذ اندلاع العدوان بحسب الهيئة الدولية، ولم تبلغ أعداد كبيرة عن العائلات عن المفقودين وخصوصاً داخل مربعات سكنية تم تدميرها بالكامل حيث مسحت عائلات بالكامل، وتنتظر أعداد كبيرة انتهاء العدوان للوصول إلى تلك المناطق والكشف عن مصير المفقودين بالكامل أو اعتبارهم من الشهداء. ويشدد عبد العاطي على أن أكثر من 40% من المفقودين هم من الأطفال، وخصوصاً أولئك الذين لم يتجاوزوا العام الواحد من العمر، وآخرين لا يعرفون التصرف والتعريف عن أنفسهم، ولا عن أبائهم، وأن منهم المعتقلين والمختفين قسرياً، ويشدد أن الاحتلال اعتقل ما لا يقل عن 11 ألفا من بينهم ألف طفل لم يتجاوز العاشرة، ولا يزال يعتقل أكثر 6 آلاف ومن بينهم 600 طفل كما وصلت تأكيدات للهيئة ولمؤسسات حقوقية بغزة.

ويقول عبد العاطي لـ «العربي الجديد»: «حرب الإبادة الإسرائيلية في مساحة صغيرة مثل قطاع غزة وفقدان عدد كبير من الأطفال يشيران إلى بشاعة الجريمة المرتكبة ضد الأطفال في قطاع غزة. وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن هناك قتلا متعمدا للأطفال وانتهاكا للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال، وتتصلا من القانون الدولي الإنساني، وقد فقدت نسبة منهم وسط عائلاتهم التي لا تعرف أين تذهب». يضيف: «هناك أطفال في السجون الإسرائيلية في الوقت الحالي، وقد رصد اعتقال رجال برفقة أبنائهم الذين لم يتجاوزوا العاشرة من العمر ولا نعلم أي شيء عن ظروف احتجازهم أو اعتقالهم. وسيكون ملف الأطفال المفقودين هو الأكثر تعقيداً خلال السنوات المقبلة لأن الاحتلال دمر مقرات حكومية وجمعيات ومؤسسات حقوقية وبنى تحتية، ولم يعد هناك أمل في عودة الهيئات الرسمية وغير الرسمية للعمل الطبيعي في غزة، وإعادة تهيئة ظروف مناسبة للبحث عن المفقودين بعد انتهاء حرب الإبادة مباشرة».

أطفال مهجرون في خانيونس، مايو 2024 (محمد منصور/Getty)

40%
من المفقودين في قطاع غزة وعددهم قرابة 11 ألفاً هم من الأطفال منذ بدء العدوان الإسرائيلي.

مجموع المفقودين تجاوز الـ11 ألف غزيّ منذ بدء العدوان

ترصد يومياً حالات فقدان أطفال في مناطق النزوح

طالبان في «هارفرد» غير نادمين على فصلهما من الجامعة

العقوبات التي فرضتها جامعة «هارفرد» على الطلاب المؤيدين لفلسطين لم تردّ بالطالبين بريت شريدر وشردها جوشي إلى الندم، بل إنهما لا يزالان مصرين على الاستمرار

واشنطن ـ **محمد البديوي**

يؤكد طالبان في جامعة «هارفرد» لـ «العربي الجديد»، أنهما غير نادمين على مشاركتهما في التظاهرات من أجل الحق الفلسطيني، والتي تسببت في فصلهما مع آخرين وحرمانهما من الحصول على الشهادة الجامعية لمدة عام. وكانت الجامعة قد عاقبت نحو 37 طالباً بعقوبات مختلفة، من بينها الفصل لمدة عام أو لمدة أسابيع، بسبب تظاهرهم من أجل غزة ومطالبتهم إدارة الجامعة بوقف الاستثمار في شركات تدعم إسرائيل، ما أدى إلى حرمان الطلاب من التخرج من الجامعة مثل زملائهم.

ويؤكد الطالب بريت شريدر، إنه غير نادم تماماً على مشاركته في التظاهرات من أجل غزة، رغم قيام الجامعة بتعليق حصوله على شهادته لمدة عام. ويقول لـ«العربي الجديد»: سواء حصلت على درجة علمية أم لا، فهذا أمر بسيط جداً وغير مهم بالنسبة إلى مقارنة بالقتل الوحشي لنحو 40 ألفاً، والاحتلال المستمر والمجاعة القسرية لملايين الفلسطينيين، وتركيزنا يجب أن يكون على احتلال فلسطين وهذه الإبادة الجماعية». ويعلق على تصريحات شركات ورجال أعمال الذين لن يوظفوا طلاب هارفرد، قائلاً: «نعرف مدى تواطؤ الشركات والحكومة الأميركية في الاحتلال المستمر لفلسطين، ومدى استثماراتهم في العنف والقتل. بالنسبة إلي، لا أريد أن أشارك بجهدي وعملي في مكان لا يرغب في توظيفي بسبب دعمي للحق الفلسطيني». ويشير بريت إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه الجامعة تستخدم التشهير والمضايقة ومعاقبة الطلاب المتظاهرين من أجل فلسطين بطريقة لم تشهدها من قبل، كانت في الوقت نفسه تستثمر في هذا العنف النفسي والمعنوي ضد المؤيدين للحق الفلسطيني، من خلال تقديم منصات ومساحات للمتحدثين الداعمين لإسرائيل، وأيضا من خلال الاستثمار في شركات تدعم الإبادة الجماعية في غزة. ويلفت إلى أن استقالة رئيسة الجامعة السابقة كلودين غاي لم تكن كافية أمام ضغوط اللوبي الصهيوني والمانحين والشركات والسياسيين في جميع أنحاء الولايات المتحدة والغرب، وقد رأوا في قرارات الآن جارير الرئيس الحالي عودة للأمور الطبيعية، لافتاً إلى أنه صارت هناك عقوبات على التحدث في المسيرات خارج النطاق الذي يرغبون في تحديده لنا، وهو ما يتعارض مع حرية الرأي والتعبير وحرية الجامعات، وقد تمت معاقبة الطلاب بسبب قيامهم بنوع من الاحتجاجات التي حدثت في جامعة هارفرد لعشرات السنوات من دون أية عقاب. يضيف: «أعتقد أن الكونغرس يشبه إلى حد كبير جامعة هارفرد لكن على نطاق أوسع، ويحصل أعضاء الكونغرس على أموال من اللوبي المؤيد للصهيونية في مقابل الترويج بنشاط للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والإبادة الجماعية المستمرة. وتعمل الجامعة بطريقة مشابهة جداً، وتعتمد على مانحين مرتبطين باللوبي الصهيوني ولهم مصالح معقدة معها، ويستفيدون أيضاً من استثماراتهم في إسرائيل. لذلك، فإن هؤلاء الأشخاص الذين يمارسون الضغط على جامعة هارفرد هم أعضاء في الكونغرس، والذين يرون أن الحركة من أجل فلسطين هي حركة شعبية، وهذا يمثل تهديداً لهذا النوع من الأنظمة والمصالح التي كانت تعمل بشكل جيد قبل أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. من جهتها، تقول الطالبة شردها جوشي لـ «العربي الجديد»، وهي واحدة من الطلاب الذين تخرجوا مؤخراً من جامعة هارفرد، قبل أن تقرر الأخيرة حرمانها من الشهادة الطلابي والتظاهرات من أجل غزة، إنه من المهم أن نذكر أنفسنا أن هناك 15 ألف طفل لن يكبروا أبداً لإكمال تعليمهم والحصول على شهاداتهم لأنهم توفوا خلال الأشهر الماضية، وأن هناك أناساً يعيشون تحت الاحتلال منذ 75 عاماً، وجامعة هارفرد وحكومتنا التي ندفع لها الضرائب متواطئتان. لذلك، فإن المضايقات التي نواجهها الآن تبدو بسيطة جداً، وواجبنا أن نستمر في الضغط من أجل التحرر وتحقيق العدالة. وتتوقع شردها أنه خلال الفترة ما بين 20 و50 عاماً، ستقوم هذه الشركات التي أعلنت أنها لن توظف طلاب هارفرد لمجرد تظاهرهم من أجل فلسطين، بتوظيف من يدعم الحق الفلسطيني. تقول: «هذا رأيناه في التعامل مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ونعرف أن التاريخ يتغير، وسنصل إلى اللحظة التي ستدرك فيها جامعة هارفرد والحكومة الأميركية والشركات نفسها التي تحاول أن تنأى بنفسها عن الطلاب مثلما أنه ليس من المربح دعم الاحتلال الإسرائيلي والإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين».

وتوضح أن التظاهرات في هارفرد لم تبدأ كما يظن البعض عقب أكتوبر الماضي، وهناك داخل الجامعة حركة قوية مؤيدة لفلسطين واحتجاجات منذ سنوات، سواء كان ذلك من أجل سحب الاستثمارات أو من خلال دعوة جامعة هارفرد للاعتراف بالأصوات الفلسطينية والمؤيدة لفلسطين وإفساح المجال لها داخل الأوساط الأكاديمية، مضيفة أن ما رأيناه بعد أكتوبر هو تصعيد في الاحتجاجات، حيث كان هناك تركيز على سحب الاستثمارات على غرار الجامعات الأخرى في أميركا وأنحاء العالم. وتؤكد شردها أن مخيم طلاب جامعة هارفرد والعصيان المدني الذي بدأ في إبريل/ نيسان الماضي قبل فضه في مايو/ أيار الماضي، لم يكن من فراغ، وإنما بسبب القدر الهائل من موقف إطلاق النار في غزة، بالإضافة إلى رفض إدارة الجامعة الاستماع إلى أية مقترحات أو التحدث إلى الطلاب، ومحاولة استثناء قضية فلسطين من حرية التعبير، مع إجراء عقوبات تأديبية ضد الطلاب المتظاهرين واستهداف منظمات تدعم الحق الفلسطيني. وتشير إلى أن رئيس الجامعة الجديد الآن جارير عدل سياسات الاحتجاج في يناير/ كانون الأول الماضي لأول مرة منذ 22 عاماً، مستهدفاً الحد من حرية الرأي والتعبير وتوسيع نطاق العقوبات وتقييد الاحتجاجات الطلابية، لافتة إلى أن العقوبات التي فرضت على المنظمات الطلابية والطلاب بما هم أفراد كانت نتيجة انتهاك السياسات التي تم وضعها مؤخراً.

وتشدد على أن هذه العقوبات تتم لأول مرة في هارفرد لأنها احتجاجات متعلقة بفلسطين فقط، وأن الاحتجاجات التي حدثت في عام 1968، والاحتجاجات الأخرى، اتخذت أشكالاً مماثلة من العصيان المدني واستمرت لفترات أطول لم تتم معاقبة المشاركين فيها. وفي حال اتخاذ عقوبات، كان يتم تقليلها أو إسقاطها، مؤكدة أن هذه العقوبات أيضاً تعكس الخوف من الحراك الطلابي ومحاولة تقديمنا نموذجا لتخويف وإرهاب الأجيال وطلاب السنوات المقبلة، ولكن الحراك الطلابي سيستمر رغم كل ذلك.

الطالب بريت شريدر (العربي الجديد)

الطالبة شردها جوشي (العربي الجديد)

قرية جالود الفلسطينية جزيرة صغيرة في بحر استيطاني كبير

خلال الأشهر الماضية، استولى المستوطنون على مساحات كبيرة من أراضي قرية جالود الفلسطينية، وعزلوها عن البلدات والقرى المجاورة لها، مثل قريوت وتلفيت وغيرها، ما ينذر بتعرض الأهالي لهجمات دموية، من دون أن يهرع أحد لإنقاذهم

سيارة أحرقها مستوطنون يهود في قرية جالود عام 2023 (ناصر اشتية/ Getty)

رام الله ـ **سامر خويرة**

لم يعد يستطيع الحاج الفلسطيني عبد الغني حاج محمد (72 عاماً) الوصول إلى أراضيه المزروعة بالزيتون وكروم العنب بعدما أحاط بها المستوطنون من كل الجهات ونصبوا سياجاً حديدياً حولها وحول عشرات من الأراضي الزراعية الأخرى التابعة للمواطنين الفلسطينيين الذين يسكنون في قرية جالود التي تقع جنوب شرق مدينة نابلس شمالي الضفة الغربية المحتلة، ما يعني أن القرية كلها تحوّلت إلى جزيرة صغيرة في بحر استيطاني كبير.

يقول حاج محمد لـ«العربي الجديد»: «ضاعت قرية جالود. إذا استمر المستوطنون على هذا النهج، لن تبقى قرية بهذا الاسم. أنا لا أبالغ، فقريتنا تتعرض منذ الانتفاضة الثانية التي اندلعت نهاية عام 2000 لعملية تهويد ممنهجة من المستوطنين الذين سرقوا عشرات الآف الدونمات من الأراضي الزراعية والسهول، وأنشأوا بين كل بؤرة استيطانية وأخرى بؤرة جديدة، وربطوا بينها بطرق التفافية».

كاميرات مراقبة

يضيف: «زرعوا الخوف في قلوبنا. ومن يحاول أن يصل إلى أرضه قد يدفع حياته ثمناً. الكاميرات الموصولة في غرف المراقبة داخل معسكرات جيش الاحتلال والمستوطنات تنقل لهم كل تحركاتنا. إذا اقترب أحدنا يجد حارس المستوطنة المسلح قد سبقه، وأشهر السلاح في وجهه واعتدى عليه وأجبره على العودة». يتابع: «بتنا نحتاج إلى الحصول على إذن من ضابط الإدارة المدنية الإسرائيلية أو من مسؤول في مجلس المستوطنات كي ندخل أراضينا».

هذا ظلم كبير، فالمستوطنون يسرقون أرضنا ويحرقون الأشجار والمحاصيل ويمنعون السيارات من الوصول، ولا أحد يحرك ساكناً».

«مناطق الأفضلية القومية»

قبل عقد من الزمن، صدّقت حكومة الاحتلال على إضافة مستوطنة «شفوت راحيل» المشيّدة على أراضي قرية جالود إلى «مناطق الأفضلية القومية» بهدف تعزيز الاستيطان جنوبي محافظة نابلس، والتمهيد لتشريع البؤر الاستيطانية التي تقع شرقها، وبالتالي لإنشاء تجمّع استيطاني كبير في المنطقة، وهو ما حصل. ويعلّق الناشط في مقاومة الاستيطان بقرى جنوب شرقي نابلس، بشار معمر، بالقول لـ«العربي الجديد»: «تضاعف عدد المستوطنين في المنطقة بشكل ملحوظ، واليوم يشارك 50 مستوطناً على الأقل، وكثير منهم مسلحون في أي هجوم يتعرض له ريفنا».

وفي جالود يشارك عدد أكبر بكثير من المستوطنين في أي اعتداء، ما يدل على تزايد إقبال المستوطنين على الإقامة في المستوطنات المشيّدة على أراضينا. وهم يخططون لشنّ اعتداءات علينا في محاولة يائسة لإجبارنا على الرحيل». ويلفت معمر إلى أن «بؤرة استيطانية كثيرة تحاصر جالود، مثل أيش كودش وإحيا وكيدا التي شهدت أخيراً عمليات توسيع عبر السيطرة على الأراضي المجاورة لها، فالمستوطنون يستغلون عدم قدرة المزارعين الفلسطينيين على الوصول إلى الأراضي الزراعية في محيطها لتوسيع البؤر العشوائية».

وسيطر المستوطنون أخيراً على حيّ الشيخ بشر المقام على تلة من بين 7 تلال احتلوها، تتوزع فوق جبال جالود وقرى مجاورة، وتعرف باسم «الرؤوس الطوال».

مواجهة يومية

ويقول رئيس المجلس القروي في جالود، رائد حاج، لـ«العربي الجديد»: «يعيش نحو ألف شخص فقط في القرية التي تبعد نحو 27 كيلومتراً عن نابلس، وهم يقاومون للبقاء، ويتواجهون يومياً مع سكان 10 مستوطنات وبؤر استيطانية ومعسكرات للجيش. تقشى سرطان الاستيطان في جالود، وابتلع أكثر من 85 في المائة من أراضيها التي تتجاوز مساحتها 20 ألف دونم».

يتابع: «الخطير في الأمر أننا نلاحظ وجود معدات زراعية وبيوت متنقلة وخزانات مياه في أراض صادرها جيش الاحتلال وحوّلها إلى مناطق عسكرية مغلقة، ما يدل على أنه ينسّق مع المستوطنين لتسريب هذه التجهيزات إليهم تدريجياً».

وتمتاز أراضي جالود بأنها مسجلة وموثقة بأسماء أصحابها في السجلات الرسمية (الطابو) خلال الحكمين العثماني والإنكليزي، ما يدحض افتراءات الاحتلال بأنه يقيم مستوطنات ومعسكرات على مشاعات أو تلك التي تُعَدّ «ملكاً للدولة». وسبق أن لجأ الأهالي إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي أقرّت حقهم في أراضيهم، لكن جيش الاحتلال والمستوطنين رفضوا التعامل مع هذه القرارات.

تعترض جالود لعملية تهويد ممنهجة من المستوطنين

يقاوم نحو ألف شخص فقط للبقاء في جالود

مئذنة مسجد مدمّر مكان صلاة العيد في خانيونس (علي جاد الله/ الأناضول)

في باحة المسجد العمري (داود ابو القمص/ الأناضول)

في أيديهم سجادات الصلاة (إياد بابا/ فرانس برس)

أمنية توقف الحرب

أعياد غزة إلى مواعيد أخرى

سكتت ضحكات أفراح واحتفالات عيد الأضحى في غزة هذا العام، وحلّ بدلاً منها صمت ترقّب المصير الآتي للحرب المستمرة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. يقول كثيرون في المحيط العربي ودول العالم إن أبناء غزة تمسّكوا، رغم كل ما يحصل، بأدنى مراسم الاحتفال بالعيد الكبير الذي يشكل بالنسبة إليهم، كما لجميع المسلمين، مناسبة مهمة جداً ينتظرونها عاماً بعد آخر. ربما ببعض كعك العيد الذي صنِع بالمواد الغذائية المتوفرة، وبعض الألعاب للأطفال التي لا بدّ منها في كل الأحوال، لمحاولة إخراجهم من الواقع الأليم. وربما بتبادل التهاني الاعتيادية بعد أدائهم صلاة العيد في محيط المساجد المدمرة، وبالسير إلى المقابر، والاجتماع على ما تيسّر... لكن كل ذلك لم يخفِ الآلام الكبيرة في نفوسهم من رؤية الهياكل الباقية لمنازلهم ومناطقهم في غزة، في حال بقيت موجودة، وعيشهم في خيم نزوح بدأت في استقبال حرارة الصيف التي يبدو أنها لن ترحم أحداً، وفقدانهم الكثير من أفراد عائلاتهم وأقرباء وأصدقاء، هم جميعهم شركاء في أعياد سابقة جميلة جداً بالنسبة إليهم. أمنية انتهاء الحرب هي الوحيدة لفلسطينيي غزة في العيد وفي غيره من الأيام، وهي أمنية كل يوم مرّ عليهم وسيمر قبل طي صفحة العدوان الأكثر قساوة في تاريخهم وتاريخ المنطقة كلها. ورغم كل الأهوال التي عرفوها تبقى هذه الأمنية ممكنة بالنسبة لهم، تمهيداً لإطلاق أمنيات أخرى تعيدهم إلى مسار حياة طبيعية يتمنونها ويحلمون بها.

(العربي الجديد)

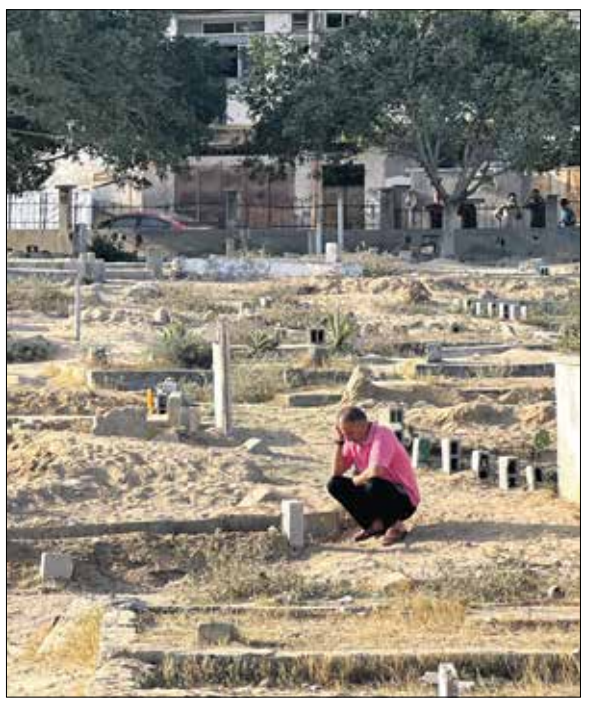

حزن الفقدان (أنس زايد فتيحة/ الأناضول)

بعض الأضحية (بشار طالب/ فرانس برس)

ألعاب الصغار (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

في أحضان ذكريات منزل العيد السعيد (علي جاد الله/ الأناضول)